ومستشفيات وشبكات مياه ومحطات كهرباء وغيرها من الخدمات العامة الى جانب ظهور التكتلات الاقتصادية والحواجز الجمركية التي زادت من عزلة اسرائيل اقتصاديا. على أن التوجه صوب القطاع الصناعي أملته اعتبارات اقتصادية عديدة تتلخص فيما يلي : **اولا** : وصول القطاع الزراعي الى درجة من الاستثمار المكثف تقرب من حد الاشباع ، بحيث لم يعد من الممكن تحقيق قفزات كبيرة في انتاجيته . فالمعروف ان القفزة الاخيرة تمت في عام ١٩٦٤ عندما انتهت اسرائيل من تحويل مجرى نهر الاردن بحيث استطاعت ري مساحات اضافية في صحراء النقب وزيادة الانتاج على الاراضي المزروعة منذ أمد . **ثانيا** : النقص في اليد العاملة الذي بدأ يتعرض له القطاع الزراعي بسبب ارتفاع مستوى الاجور وعدم حاجة القطاع المذكور الى مهارات عالية كما بدأ قطاع البناء يعاني من نفس المشكلة . **ثالثا** : ظهور السوق الاوروبية المشتركة الامر الذي هدد الميزان التجاري الاسرائيلي بأوخم العواقب . ومنذ اللحظة الاولى لاعلان ظهور السوق المشتركة بدأت اسرائيل حملة سياسية واعلامية بمساعدة الولايات المتحدة لاقناع دول السوق بمنح السلع الاسرائيلية معاملة خاصة حتى تستطيع اختراق الجدار الجمركي الذي فرضته دول السوق على تجارة الدول غير الاعضاء . وكان هدف اسرائيل قبولها كعضو مشارك له نفس الامتيازات التي حصلت عليها بعض الدول الافريقية التي كانت مرتبطة ببعض البلدان الاوروبية .

ويقول هورويتز في هذا الموضوع « ان هذا العصر هو عصر التكتلات والوحدات الاقتصادية لذلك لا يستطيع شعب ما ان يعيش منعزلا . وهذا هو السبب في محاولة اسرائيل بناء جسر فوق السوق الاوروبية المشتركة . وهنالك مشكلة اخرى تواجهها اسرائيل وهي نوع البنية الاقتصادية والاجتماعية في اسرائيل والتي تظهر فروقات واضحة بين اجزائها . فالقطاعات الحكومية والتعاونية والخاصة تعيش في اقتصاد يتوجه نحو اهداف وطنية محددة . ثم يقول في مكان اخر ان هذه الظاهرة تتميز بها اسرائيل اذ انه من النادر ان نجد قطاعا عماليا تعاونيا بحجم الهستدروت وحتى اذا وجد فانه ذو حجم ضئيل(٦).

وفي هذا المجال نورد توزيع القوى العاملة في مطلع الستينات بين القطاع العام والقطاع الخاص والهستدروت واهمية هذا التوزيع انه بالاضافة الى التغيير النسبي الذي حصل على حجم التثميرات في كل قطاع فانه يوضح تماما عملية التحول التي طرأت على حجم الموارد وتوزعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .

الجدول رقم (٧)

القوى العاملة موزعة بين القطاعين (نسب مئوية) لعام ١٩٥٩

القطاعات	(١) القطاع العام	(٢) الهستدروت	(١ + ٢) مجموع القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
الزراعة	١٤٫٤	٤٧٫٦	٤٩٫٠	٥١٫٠	١٠٠٫٠
الصناعة	٢٫٤	١٧٫٥	١٩٫٩	٨٠٫١	١٠٠٫٠
البناء	٦٫٣	٢٦٫٦	٢٩٫٩	٦٧٫١	١٠٠٫٠
الخدمات العامة	١٠٠٫٠	—	—	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠
النقل والمواصلات	٣٢٫٤	٢٢٫٣	٥٤٫٧	٤٥٫٣	١٠٠٫٠
المصارف	٣٠٫٤	١٥٫٧	٤٦٫١	٥٣٫٩	١٠٠٫٠
جميع القطاعات	١٧٫٦	٢٢٫٦	٤٠٫٢	٥٩٫٨	١٠٠٫٠

Source : David Horowitz, *Ibid.*, p. 40.

٦ — David Horowitz, *Ibid.*, p. 38.